

آليات تنظيم المعنى: المجالات والوظائف والسمات

د عبد الكبر الحسنل، جامعة السلطان سللمان، المغرب

تقديم

عندما نتحدث الآليات المتدخللة في بناء المعنى فإننا نقصد بذلك كل المجالات والوظائف والسمات التي تؤسس لفعل المقولة (Catégorisation)، والمقولة هنا تنطلق من مسلمة مفادها أننا لا يمكن أن نُقبل على مجريات الواقع بطابع فضوي، اعتباراً أن الأشياء في عالمنا مرتبة بشكل نسقي و منظم، و هو التنظيم الذي نراه يعكس النسق المحوسب (Computational) الذي ينظم المعارف في الذهن البشري (Mentalistic Human)، على أساس أن المقولة هي عملية عقلية تجعل من أفكارنا و مداركنا و حركاتنا و كلامنا عبارة عن أنشطة ذهنية تقوم على مجموعة من الإسقاطات التي تربط بين سمات الواقع و سمات الدلالة، و هي الإسقاطات التي تدفع نحو التوحيد بينهما لبناء المقولة.

تبعاً لهذه المعطيات فإننا نفترض أن تنظيم المعنى هو عملية ذهنية تقوم على التراط الكائن بين سمات الواقع والسمات الدلالية، مرجحين أن يكون هذا الإسقاط مسؤولاً مباشراً على بناء المعنى و تشكيله، و هو الافتراض الذي دعمناه بالعديد من النظريات التي ولدت في أحضان الدلالة المعرفية (Cognitive Semantics) مع "إليانور روش" و "فيلمور" و "لاكوف" و "جونسون"... وغيرهم، إلا أننا لم نبتني مقارباتهم بطريقة ترضي توجهاتهم؛ و لكن أخذنا منها ما ينسجم مع التوجه العام الذي نسير عليه و نريد أن ندافع عنه في هذا البحث، مؤمنين بفكرة أن الدلالة لا تشكل مقارنة مستقلة بذاتها، بل هي مقارنة من ضمن المقاربات السابقة التي تسعى نحو بناء طريقة جديدة في التحليل الدلالي، مرتكزة في ذلك على الذهن و الإدراك كقوالب معرفية تؤسس للمعنى، على اعتبار أن المعنى الذي ندافع عنه هنا ينطلق مما أسمىناه بـ 'المعنى النموذجي' كأساس معرفي تتفرع عنه كل المعاني الأخرى، و أن

المسؤول على المعنى المقصود هي طبيعة العلاقة التواصلية التي تترجم داخلها شفرات المعنى معرفيا بين طرفي العملية، و هو الاعتقاد الذي سنحاول أن ندافع عنه من منطلق الحديث عن نظرية النمط النموذجي باعتبارها نظرية معرفية تقوم على مفهوم الدرجة في بناء المعنى، و هي الدرجة التي تدفع نحو تنظيم عالمنا في إطار مجالات و وظائف مبنية على سمات محددة، مبينين أن السمات هنا لها دور مركزي و حاسم في بناء المجال الدلالي أو إسناد الوظيفة الدلالية.

1- نظرية النمط النموذجي : أوليات البناء المعرفي

تعد نظرية النمط النموذجي (Prototype Théory)¹ من أهم النظريات المرجعية في بناء و تكوين المقولات (Catégories)، و هي نظرية نسقية تستهدف الحوسبة الدقيقة للمقولات الأنطولوجية، إذ تعمل على تنظيم مجالاتها وفق هندسة منظمة و موزعة على أربع مجالات هي : القضايا عند (فيلمور) (Fillmore) و الخطاطات و الصور المجردة (لانفاكير) (Langacher)، و الجوازات و التوسعات القائمة على الاستعارة و التوسعات القائمة على الكناية (لايكوف و جونسون) (Johnson , Lakoff)، إلا أن كل هذه المجالات تعمل على تنظيم المقولة في إطار مؤتمل (Optimal) يحترم خصوصية الانتماء و الاندماج، فمثلا عندما نتحدث عن مجال الطيور، فإن مقولة هذا الحقل تخضع لمقاييس دقيقة تجعل منه مجالا يحوي الكل، لكن ليس بنفس الدرجة و ليس على المعنى نفسه، لذلك أحتمك إلى نظرية الشروط الضرورية و الكافية كما وردت في الفصل الرابع من كتاب المعنى و التوافق لأستاذنا محمد غاليم²، بمعنى أن تحديد سمات المهدد مثلا بالاستناد إلى نموذج معرفي مؤتمل ينظم بحسب الشروط التي تُفرض عليه، و هي الشروط التي تتضمن توافر الخصائص الطبيعية التي يمثلها انتماء المهدد إلى حقل الطيور، إلى جانب النظر في كفايتها لتشخيص درجة

¹ - حاولنا أن نساير في ترجمتنا ل (Prototype) الترجمة التي تواضع عليها اللسانيون الداليون في المغرب بوضعها في مقابل (النمط النموذجي)، و نحن إذ نساير ذلك نعرف ما في الأمر من تمايز بين اللغات على اعتبار أن المفهوم يستعمل في اللغات الأخرى الإنجليزية و الفرنسية للإحالة على (العينة النموذجية) من الآلات و السيارات و الشقق...

² - تقوم هذه النظرية على محاولة تفكيك المعنى وفق طبيعة القيود التي تنقسم إلى قيود ضرورية و كافية، و قيود ضرورية و غير كافية القائمة على مجموعة من السمات و الأوليات التصورية المتخللة في تحديد إحالة اللفظ.

انتمائها و نسبة تحققها، فيكون الهدهد من الطيور التي تتحقق فيها كل الشروط الضرورية و الكافية التي تجعل منه طائرا نموذجيا أو لنقل نمطا نموذجيا للمقولة، بمعنى أنه يمثل المقياس الذي نحتكم إليه لتحديد انتماء الدجاجة مثلا إلى الحقل نفسه، فالدجاجة بهذا المعنى طائر لتوافره على شروط الانتماء الضرورية، إلا أن هذا الانتماء يظل قاصرا لعدم كفايته (عدم امتلاك الدجاجة القدرة على الطيران...) و عليه يتأسس الحقل وفق هندسة تحترم المقاييس العامة التي تُفرض على الانتماء، و تفعل وفق حوسبة تقدم الهدهد كطائر بنسبة 99 بالمائة، في حين تقدم الدجاجة كطائر بنسبة 10 بالمائة.³

إن ما يجعل هذه النظرية نظرية في تنظيم المعنى و الفكر هو استنادها على نسب و شروط و خصائص تخضع في مجملها إلى مبادئ عامة لها من التوافق أو التشابه ما يجعلها مؤهلة مع وضعيات أو حالات، فإذا تحقق التوافق في الخصائص يعد الأمر جيدا لبناء المقولة، أما إذا لم يتحقق التوافق فإننا نصطدم بنموذج غير مؤهل بما يكفي، لذلك يكون من الصعب بناء المقولة بشروطها الضرورية و الكافية.

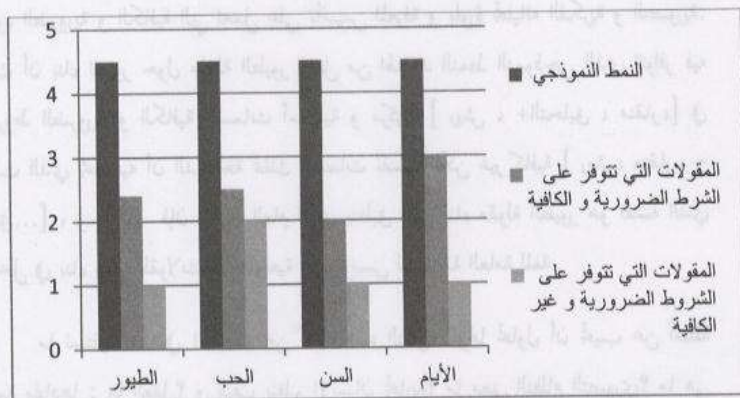
بناء على هذه المعطيات أعتبر أن نظرية النمط النموذجي كما وضعت في إطار الدلالة تعد تصورا لتنظيم المعارف و المعلومات التي اعتبرها "لانفاكير" أصولا للنحو المعرفي لأنها تساق مع المفاهيم و التصورات التي لها دور كبير في تقديم المعنى بصورة هندسية غير اعتباطية⁴، بل إن النموذج المعرفي، كما نتصوره، يحاول أن يدفع بالمعنى نحو الحوسبة، خصوصا أننا إذا استحضرنّا جانبنا أنطولوجيا من حياتنا فإننا نستحضره بكل سماته و خصائصه و تفاصيله و مميزاته، فنحن لا نخلط بين الطائر و الطائرة، على اعتبار أننا نخضعهما لمختبر التجربة اللغوية عبر تشريح سماتهما المكونة لهما، لذلك فعندما نتحدث عن الطائرة

³ - من أبرز النتائج التي توصلت إليها إيلينور روش (Rosch) أن النظام العام للمقولة في جانبها المعجمي تضم العديد من الجوانب المبهمة في ذاتها، و أن حدود التمايز بين تلك المكونات غير واضحة المعالم بشكل يتيح لنا الفصل بينها دلاليا، مما دفع بالدلالة المعرفية نحو اعتبار أن التصورات المعجمية لا تقوم أبدا على المعطيات المشتركة، و هي النتائج التي دعمت من طرف لاكوف (Lakoff) (1972) بما أسماه بالمجموعات المبهمة، و هي المجموعات التي استخلصت من العلاقات بين المجموعات في الرياضيات التي لا تتحدد عناصرها إلا على أساس الدرجات و الاحتمال، و هو ما دفع بالهدهد أن يكون طائرا بنسبة معينة في مقابل البطريق و الخفاش.

⁴ - عبد الجبار بن غريبة (2010)، مدخل إلى النحو العرفاني، ص 68

مثلا نعرف ضمينا أننا أمام وسيلة اتخذها الإنسان مطية لسفرياته، أما و أن نتحدث في مقابل ذلك عن الطائر فإننا نملك ما يكفي من السمات التي تجعلنا نتحدث عن حيوان يملك من الخصائص الطبيعية ما يدفعه أن يكون متمایزا عن باقي الكائنات الحية الأخرى، بمعنى أننا نبنى المعنى وفق استراتيجيات لها صلة بأنظمتنا المعرفية و بما تحمله كل مقولة في عالمها، و بالتالي فنحن أمام معارف منظمة و محسوبة بطريقة نسقية تحترم هندسة السمات في بناء المقولة، مما يوقر لنا قاعدة تصورية غنية تؤثر في بناء اللغة تركيبيا و معجما و دلالة، كما تقدم لنا أيضا صورة عن المستوى الإدراك الدلالي و توسعته في مجالي الكناية و الاستعارة.⁵

من واجبنا، حتى نرصد أهمية هذه النظرية في بناء المعارف و الفكر، أن نتنقل في عملية تشخيص من مستوى الوصف إلى مستوى التحليل حتى نتبين أفق الهندسة المعرفية في بناء المعنى وفق ما تلمبه نظرية النمط النموذجي، فإذا تأملنا مجموع المقولات الأنطولوجية التي تؤسس لمعارفنا سنجد مثلا :



فهذه بعض النماذج التي تميل إلى التمايز المبني على الدرجة كما تصورها إيلانور روش (73) (Rosch) و هو المفهوم الذي نظم فعل الانتماء إلى طبقة من الطبقات

⁵ - للاضطلاع على مجالات التوسع الاستعاري يرجى العودة إلى كتاب "الاستعارات التي نحيا بها" للايكوف و جونسون، ترجمة أستاذنا عبد المجيد جففة.

الأنتولوجية المنظمة لمعارفنا و مداركنا، على اعتبار أن كل نوع منها يحدد وفق نموذج تتوافر فيه الشروط الضرورية و الكافية ، و هي الشروط التي تسقط منزلة قيود تفرض على المهدد و الجنون و الكهولة و الحول أن تكون أنماطا نموذجية أساسية تتأسس على منوالها المقولة و تفرع، بمعنى أن كل مجال من مجالات حياتنا ينظم وفق هندسة تجعل من الشباب مثلا غير الطفولة و الكهولة بالنظر إلى نسب تحقق الغاية من السن، فكلما زاد الإنسان عمرا زاد نضجا و معرفة، ليتحوला معا إلى سمات تؤسس للمقولة و ترفع من قيمة و نسبة الانتماء.

ما يمكن أن نستخلصه من خلال هذه النظرية هو أن الهندسة العامة المتحركة في توزيع السمات هي المسؤولة الأولى و الأخيرة على بناء المعنى و حوسبته، فعندما نتحدث عن الدجاجة أو النعامة فهذا لا يعني أبدا أنهما متطابقان في السمات مع المهدد، بل أن النسيج العام الذي ينظم معرفنا و يحوسبها يجعل لكل طائر سماته الخاصة و خصائصه التي تدفع به نحو تحديد التمايز و الاختلاف، بمعنى احتكامنا في بناء مقولة الطيور أو الحب ... إلى طبيعة القيود الضرورية و الكافية التي تعمل على تأسيس المعرفة و بلورة تجلياته الفكرية و التصورية. بحيث أن بناء تصور حول مقولة الطيور يجعل من المهدد النمط النموذجي الذي تتوافر فيه الشروط الضرورية و الكافية كسمات أساسية و مركزية [ريش ، +التحليق ، منقار] في الوقت الذي نجد فيه أن الدجاجة تملك السمات نفسها لكن غير كافية [ريش، منقار ، - تحليق...] ، و بالتالي فإن المغزى العام الذي ينطبق على بناء مقولة الطيور هو نفسه الذي يتدخل في بناء باقي المقولات الأنتولوجية التي تؤسس للهندسة العامة للغة.

ما نستفيد منه في الحديث عن أهمية هذه النظرية كونها تحاول أن تجيب عن أسئلة مهمة مفادها : ما العقل؟ و كيف ينظم الإنسان تجاربه؟ ما معنى النظام التصوري؟ ما هي بنية هذا النظام؟ و هل يملك البشر الأنظمة نفسها ؟ نحن لا نضمن في هذا السياق الإجابة عن الأسئلة، و لكن ما يهمنا أن البحث الدلالي تطور بما يكفي حتى غدا يعي جيدا كيفية طرح الأسئلة الصحيحة التي تستهدف الفكر و تصورات، فبمجرد ما يسلط الضوء على كفايات تنظيم المعارف و التجارب و الأفكار، فإن ذلك سيكون له انعكاس على الهندسة العامة المنظمة للغة، خصوصا بعدما يتم القبض العقل لكونه مجردا و ليس له أي علاقة

بالجسد، لذلك فإن مسائل التفكير تتصل بالعديد من القضايا المرتبطة بمحتوى الصدق أو الكذب، لذلك فهو مجسد من خلال تجارب الإنسان المادية و إدراكه إدراكا حسيا لما هو حوله.

عندما يبني الإنسان نوعا من المعارف الخاصة، فإنه يعمل - منطقيا - على تنظيمها وفق مجالاتها، فهو لا يعمل ذلك من باب الصدفة أو الاعتبارية، بل جنوح الإنسان و هوسه بالنسق و التنظيم يدفعانه إلى بلورة فكر منظم و منسجم مع تكوينه الجيني، لذلك فكلما زاد الإنسان وعيا بتجارب الحياة أدرك أن حياته اللغوية هي مشروع ضخم من المعارف المبنية وفق هندسة تسمح للفكر البشري أن يتعامل مع المقولات اعتبارا أن أي مقارنة للفكر البشري يجب أن تنسجم مع الفرضيات العامة التي لها علاقة بطرق تصنيف المعارف إلى مقولات⁶.

2- هندسة المجالات المعرفية

⁶ - في حقيقة الأمر لا يمكن أن نسلم بأن نظرية النمط النموذجي هي نظرية مثالية لحل المشكلات اعتبارا أن كل نظرية للمقولات تؤدي نحو نظرية دلالية جديدة تقدم تصورا جديدا لدراسة المعنى لذلك اتجه البحث في مرحلة الثمانينيات نحو تبني هذه النظرية باعتبارها أساسا معرفيا لفهم و تصنيف المقولات لجعلوا منها نظرية دلالية تعمل على تصنيف العالم اللغوي إلى مقولات محدودة اعتبارا إلى الأساس المرجعي الذي انطلقت منه، خصوصا تعويض نظرية الشروط الضرورية و الكافية بعمليات المقارنة بين المعنى موضوع التحليل و المعنى النموذجي للوحدة اللغوية في حالة دراسة المعاني المعجمية، أو لنقل بين الكيان المراد تصنيفه و نموذج المقولة، إلا أن التحوير الذي عرفه مسار النظرية جعل البعض اللسانيين يدفعون بالنظرية من مجالها الذي انبثقت منه مع "إليانور روش" نحو اعتبارها تصورا ذهنيا أو حدثا ذهنيا فيه، و عليه فإننا عندما نقول إن الهدهد مثلا هو النمط النموذجي لمقولة الطيور، فهذا يعني أن كلمة النموذج لا تحيل على عنصر بذاته و إنما تشير إلى الهدهد كوحدة مجردة، و بالتالي تحولت النظرية إلى صورة معرفية مجردة يكونها المتكلمون ذهنيا لتمثل المقولة، و عليه فإن النموذج بخلاف مع ما طرحته إليانور روش عبارة عن بنية ذهنية تستنبط من خلال مجموعة من العمليات المعرفية، على اعتبار أن الأدبيات التي مهدت لذلك تتلخص في اتجاهين أساسيين لهما علاقة بعملية التصنيف:

- الأول يمكن نعتة بالتيار الموضوعي الذي يرى أن تصنيف المقولات يقوم على أساس السمات المشتركة التي تنتمي لنفس المقولة.

- أما الثاني فهو التيار الواقعي التجريبي الذي يرى أن بناء المقولة يقوم على مسألة النمط النموذجي الذي لا يجعل من الخصائص المشتركة شرطا ضروريا للانتماء، بل يبين تحليلا للمقولات الطبيعية داخليا و خارجيا (الشروط الضرورية و الكافية).

تتخذ الدلالة العرفانية من المجالات متوالا مناسباً لرصد العلاقة بين مختلف البنيات الدلالية، مستمرة في ذلك النظريات السابقة⁷، على اعتبار أن ضبط هذه الخصائص يتموقع داخل مجالات معرفية بالتركيز على مدلولاتها؛ بمعنى أن ضبط المجال المعرفي ينبثق من طبيعة المجال الدلالي الذي تم التواضع عليه للإحالة إلى كل ما قد يكون مجرد تجربة حسية أو نظاماً كاملاً من المعارف، إلا أن هذه المجالات منها ما هو أولي لا يمكن تحليله إلى مكونات (الزمان + المكان مثلاً)، ومنها ما يمكن تحليله وفق متطلبات النسق اللغوي إلى أبنية معرفية على درجة كبيرة من التحريد والتعقيد، وهو التصنيف الذي يسند إلى مفهوم الصورة المجردة أو الخطاطة التي تشمل عدداً محدوداً من الخصائص العامة لمختلف العناصر التي تؤسس للمقولة، على اعتبار أن العناصر التي تحيل على الأسماء في لغة ما هي صورة مجردة لمقولة الاسم و قس على ذلك بقية المقولات اللغوية الأخرى. لتأمل الأمثلة التالية:

1- أ - يقرأ زيد كتاباً كل أسبوع.

ب- زيد شغوف بالكتابة و القراءة.

إن حدود التمايز بين التركيبين لا يكمن في طبيعة المحتوى الدلالي الذي يوشران عليه، بل يتجسد في طبيعة التنظيم الذهني و الهندسة المعرفية للمضمون ذاته، على اعتبار أن " يقرأ " و " القراءة " تحملان المحتوى الدلالي نفسه لاشتغالهما على المضمون نفسه المحيل على الأشياء و الموضوعات، إلا أنهما يختلفان في طبيعة العمليات الذهنية و المعرفية التي تقنّس ذلك المضمون المشترك، فمدلول اسم (القراءة) يظهر الأشياء التي تربط بينها تلك العلاقات، بينما مدلول الفعل (يقرأ) يبرز نوع العلاقات الكائنة بين مكونات الأشياء و الذوات، بمعنى أدق، إن التمايز الدلالي بين العبارتين يكمن في انتمائهما إلى مقولتين لغويتين مختلفتين بالنظر إلى أن هذا التباين يعود بالأساس إلى التنظيم الذي يفرضه كل من المدلولين على المضمون المشترك بينهما، إلا أن هذا التمايز بين العبارتين يقودنا نحو مسار جديد في قراءة مقولات

⁷ - نقصد بذلك المجالات الدلالية و الحقول الدلالية و نظرية النمط النموذجي و القنود الضرورية و الكافية و مفهوم الدرجة في التصنيف العقولي، و هي المقاربات التي مهدت بشكل كبير لظهور اللسانيات المعرفية عموماً و اللسانيات الدلالية بشكل خاص.

الاسم و الفعل في اللغة العربية ومحاولة فهم جديد لطبيعة المحتوى الدلالي الذي يرسم خط التوظيف ضمن بنات تركيبية سليمة، فمتكلمو اللغة العربية يستعملون الكثير من العبارات دون حاجتهم إلى البحث في طبيعة المحتوى الدلالي الذي تحمله تلك الاستعمالات، لذلك فعبارة الاسم تتخذ حيزا معيننا في المكان، و هو الحيز الذي يتسم بسمتي [+/- محدود]، مما يسمح لنا بإمكانية التمييز بين الأسماء المعدودة و غير المعدودة من زاوية أن كل اسم معدود هو في الأصل إشارة إلى حيز غير محدود في بحاله الأساس، و هذا فصل إجرائي يدفعنا إلى ضرورة التأكيد أن الأسماء المعدودة تمثل في الأصل مجموعة من العناصر التي تشكل حيزا متماسكا من الوحدات التي تأتلف بنوييا لتشكيل المقولة، و هو التحديد الذي يدفعنا إلى الحديث عن المجال الكمي بمنطق التسوير (Quantifier) كما طرح في الدلالة التوليدية عندما ربط بالمكان في علاقته بالأشياء المادية، لتأمل الأمثلة التالية :

2 - أ- شربت ماء / بعضا من الماء / * جزءا من الماء

ب- شربت عسلا / نوعا من العسل / * بعضا من العسل

إن الحديث عن الماء أو العسل في هذا المستوى التصوري يقودنا إلى معالجة هذه الأسماء من منظور جديد و مغاير عن ما قدم في إطار التفكير النحوي القديم، خصوصا إذا ما تم ربط ذلك بمسألة الماهية أو المادة، فنحن على معرفة أن كل جزء من الماء أو العسل يكون متجانسا بالنظر إلى أن كل عينة من المجموعة فهي تنتمي بالضرورة إلى الكل الذي يشكل المقولة نفسها، بمعنى أن مكونات الماء و حبيباته هي من تشكل الماء نفسه، و أن مكونات العسل هي التي تشكل مقولة العسل نفسها، فيصبح الماء و العسل ممثلان عن كل الأجزاء المتجانسة التي تشكل الكل⁸، و هي القراءة التي تؤسس لفكر جديد و معايير

⁸ في إطار التحاليل العلمية التي أجريت على عينتين من المادة نفسها لا يكونان أبدا متمثلتين كل التماثل، إلا أنه نحن دائما ما نعمل على تحييد الاختلافات الجزئية بالنظر إلى طبيعة التصورات التي تؤسسها و ننبهها عن علاقة الجزء بالكل، و إذا صحت هذه المقدمات العلمية مستقبلا و أثبتت فعاليتها فإنه سيكون من المؤكد أن نعيد النظر في طبيعة المسلمات التي نقدمها كمنطقات في بناء المجالات اللغوية معرفيا و مقوليا، و منها المقاريبات الأولى التي انطلقت منها الدلالة المعرفية في صيغها ما بعد الثمانيات. كما ستكون فرصة مواتية لإعادة النظر في المنطقات الحجاجية التي كانت تعتبر أن علاقة

جديدة في التصنيف تكاد تكون مختلفة عن المقاربات المعرفية السابقة ، فعندما نتحدث عن الجزء في علاقته بالكل سنجد أن اليد أو الرأس لا يمكن أن تشكل كلا اعتبارا هنا أن الجزء المشكل للذات لا يعطينا بالضرورة، و هذا تفسير يؤكد أن إضافة الأجزاء إلى بعضها البعض هي التي تحدد الكل الذي هو الذات بأكملها⁹، و عليه، فإن السياق العام الذي يتحكم في بناء المعدودية بالنسبة للأسماء يتحدد تصوريا و مفاهيميا من منطلق قابليتها للأفراد و التثنية و الجمع، أما الأسماء التي لا تقبل العد فلا يسع مجالها النحوي لذلك فيتحدد عدّها من منطلق قولك خمر قليل و ماء كثير ، لكن لا يمكن أن يصاغ نحويا على خمران و خمور بالنظر إلى الأجزاء المشكلة لها؛ بمعنى أن قليل / كثير تدخل على الأسماء التي تقبل العد (بالنظر إلى الجزء) في حين أن الأسماء التي تعدّ على الجمع و التثنية فيمكن أن تصاغ من نفس جنسها كما هو الحال عندما نتحدث عن دار ٤ دور ٤ ديار.

إن الأساس العلمي من الحديث عن المجالات المعرفية التي تؤسس للأسماء في اللغة العربية تعيدنا نحو ضرورة إعادة النظر في بعض القواعد النحوية التي حكمت مسار البحث اللغوي منذ زمن طويل، فالأكيد أن النحاة العرب اجتهدوا في زمانهم و بمؤهلاتهم الخاصة و اجتهداتهم الذاتية لتبيان الكثير من الضوابط التي تمنسق اللغة نحو و بلاغة ، لأن البحث في الدلالة المعرفية يقتضي البرهنة أن ما نحذف إليه اليوم، من خلال هذا البحث، هو أن نبين أن المحرك الأساس لعملياتنا اللغوية هي الدلالة في مستواها المعرفي، بمعنى أن كل الأنساق اللغوية التي نسعى اليوم إلى بنائها تعود أساسا إلى الدلالة باعتبارها المؤهل المركزي في بناء تراكيب لغوية سليمة، بمعنى أن الوقوف عند [+/- معدود] بالنسبة للخمر أو الماء أو الحليب يقودنا نحو التأكيد أن [- معدود] يمكن أن تنضبط مع حيز أو مكان محدد يجعلنا متمكنين

الاستلزام بين الجزء و الكل علاقة حجاجية، في حين أن الجزء لا يمكن أن يكون مطابقا للكل لضرورات علمية لها علاقة بطبيعة المادة و مكوناتها.

⁹- تعود أبحاث هذه الفكرة إلى فيتجنشتاين (wittgenstein) الذي أكد على ضرورة إعادة النظر في طبيعة الشروط الضرورية و الكافية بسبب خضوع القيود و السمات المشكلة للمعاني لبعض الاستثناءات في بذاتها مطلقا في ذلك من أنه إذا كان من الضروري أن يملك الإنسان يدين و رجلين و رأس و دماغ ليكون كائنا حيا، فهذا لا يعني أن الأشخاص الذين لا يملكون ذلك هم ليسوا بشرا، و هناك أمثلة كثيرة على ذلك، إلا أن الفكرة المحورية التي حاول الرجل أن يدافع عنها هي أن مثل هذه الاستثناءات تشكل حاجزا أمام بناء قيود صارمة على المجالات التي تشكل المفولة.

بشكل جيد من الفضاء الذي نستطيع من خلاله التمييز بين مختلف السوائل تمييزا نوعيا و ليس كميا، بالنظر إلى مجموعة من السمات كاللون و الرائحة و الطعم... وهذا سبيل - في نظرا- جيد لكي نشير أن بناء المعنى لابد أن يختص بضرورة التمييز في هذه الأسماء من حيث استعمالها، بمعنى أن الكشف عن المدلول العام الذي يحكم الكلمة يتموقع ضمن مجال محدد بخارطة معرفية لغوية مضبوطة تجعل من مدلول العسل مختلفا عن مدلول الماء أو الخمر أو الحليب... رغم أنهم جميعا يدخلان معرفيا ضمن مجال السوائل. إلا أن ما يدفع نحو هذه التمايزات هي طبيعة الوظائف الدلالية التي يضطلع بها كل عنصر من العناصر المشكلة للمادة¹⁰.

3 - الوظائف الدلالية : نحو تصور جديد للجملية و المركب.

قبل أن نتطرق إلى مجموع الوظائف الدلالية المتدخلة في بناء المعنى يجب أولا أن نوضح أمرا مهما مرتبط بأوليات الدلالة التصورية التي راهنت بشكل كبير على ضرورة الترابط الحاصل بين اللغة و العالم في الذهن البشري؛ لتحديد طبيعة التعالق الذي يجمع بين التمثيل الذهني للجملية و التمثيل الذهني للعالم، لأن كل ما هو معرفي هو في الأصل بحث في المبادئ العامة التي تتدخل في بناء المعارف الدلالية في الذهن و تنظيمها و استعمالها، بمعنى وضع آليات هندسية عامة تراعي كل مناحي اللغة بهدف حساب المعنى بالاعتماد على الشبكة المفاهيمية التي تبلورت في إطار الدلالة التوليدية التي ميزت بين البنية النحوية باعتبارها بنية نفسية و بين النظرية اللغوية باعتبارها نظرية ذهنية¹¹، إلا أن ما يعاب على هذا التمييز كونه

¹⁰- إلا أنه يجب أن ننتبه إلى شيء مهم جدا هو أن جل الأمثلة المساقاة في تبريراتهم كانت تخدم بشكل كبير ما يريدون إيصاله و تبريره لدرجة أنهم لا يميلون إلى تعداد الأمثلة و اختلاف السياقات التي لا تخرج الكلام عن الضابط أو القاعدة، لذلك تجدهم أحرص الناس على تبيان ذلك على الرغم من أن القاعدة هي من صلب اللغة و ليست معيارا خارجا عنها، و كل خارج عن ذلك فهو من الشاذ، و الشاذ لا يقاس عليه، هي القاعدة التي عطلت التفكير في صياغة نحو جديد يتجاوز قولهم هكذا سمعت عن العرب بضرورة البحث عن نسق لغوي يتمشى مع التطور الهائل الذي تعرفه العلوم و اللسانيات بكل تخصصاتها في محاولة لتبويب الفكر بصورة تنسجم مع النظام المعرفي للغة اليوم، ف لغة اليوم خصبة بما يكفي و ناضجة بما يلزم لكي تقدم نفسها في قالب يستوعب كل الضوابط النحوية التي تنسجم مع طبيعة تصور آتنا للغتنا من منطلق دلالي و ليس تركيب

¹¹- للمزيد من المعطيات يرجى الاستعانة بمؤلف المعنى و التوافق لأستاذنا محمد غاليم الصادر عن عالم الكتب الحديث (2010)، ص 27-28.

تقني لا يراعي الجوانب الطبيعية للغات، لذلك دعا جاكندوف (Jakindoff) (1987) إلى ضرورة الانتباه إلى مسألة مهمة ترتبط بالمسلمة العامة التي انطلق منها في تحديد الدلالة التصورية كون أن المعنى في اللغة الطبيعية بنية معلوماتية مرمزة (Encoded) في الذهن البشري، اعتباراً أن المعاني اللغوية هي معلومات ذهنية، و بما أنها كذلك وجب أن تنضبط مع المعلومات غير اللغوية، و من هنا يتجسد الارتباط الجوهرى في الدلالة التصورية بين طبيعة المعنى و طبيعة الإدراك و المعرفة البشرية، إذ يستلزم هذا الترابط بين الدلالة و التصور و المعرفة رصد العلاقة بين اللغات الطبيعية و الأنساق المعرفية و الإدراكية الأخرى، على اعتبار أن المعاني محملة عن طريق اللغة بطريقة منسجمة مع طبيعة التجربة؛ مما يدفعنا نحو القول بالمعرفة التصورية كمعرفة ضرورية لمقاربة البنية التصورية غير اللغوية¹² و هي التحليلات التي تقوم على استثمار العديد من الوظائف الدلالية لبناء أوليات و مبادئ تتأسس عليها البنيات التصورية الممكنة.

على هذا الأساس وجدنا أن الوظائف الدلالية في اللسانيات تقوم على ضوابط أساسية و محددة بحسب روائز الاستعمال التركيبي؛ أي أن محددات التركيب السليم لا تنضبط قوائمها إلا من خلال الوظائف التي يضطلع بها الفعل و الفاعل و المفعول في الجملة الفعلية، و الاسم و الخبر في الجملة الاسمية و هكذا؛ أي أن وظيفة الفعل في الجملة الفعلية هي المحور الذي يقوم بإسناد دور دلالي إلى الفاعل لينفذ الفعل، و دور الفاعل إلى المفعول ليقع عليه فعل الفاعل، و هي وظائف متداولة و معروفة، إلا أن الشيء الذي نريد أن ندفع به في هذا المحور من البحث هو الجواب عن سؤال جوهرى مفاده: ما موقع الوظائف الدلالية ضمن الدلالة المعرفية؟ و كيف تنتظم داخل التركيب؟

لمحاولة الإجابة عن هذا التساؤل وجب في البداية أن نؤكد أن الفعل وحدة معجمية معزولة، و أن المركب الفعلي هو مجموعة من الوحدات المعجمية، أن الوحدات المصاحبة في التركيب هي مجموعة من العناصر الصرفية و النحوية، و الأمر نفسه ينطبق على بقية المركبات الاسمية و الوصفية... مستندين في ذلك على منطلقات معرفية تؤكد أن حجم المركب سواء

¹² - محمد غاليم (2010)، المعنى و التوافق، عالم الكتب الحديث، ص 31-32.

أكان مفردا أو جملة فإنه لا يعدّ مقياسا جديا للتمييز بينهما ما دمنا نصادف في اللغة العربية الكثير من المركبات الاسمية المكونة من مفردة واحدة (زيد ؛ فاطمة، عمر...) .

بناء على هذه المعطيات يمكن التأكيد أن التوجه المعرفي في الدلالة لا يمكن أن يقف عند حدود الخصائص الصرفية أو التركيبية؛ لأنه ببساطة لا يعترف بها في مستواها المستقل، إذ نعتبر أن كلّ الخصائص البنوية تكشف عن وجود تباين دلالي لا تعدو كل المستويات إلا تجليا من تجلياتها، و عليه، فإن الاختلاف بين الأفعال/ الأسماء والمركبات الفعلية/الاسمية لا يمكنه أن تتمظهر بثلاثته في خصائص صرفية أو تركيبية متباينة، وإنما هي ضرورة أملتتها ضرورات دلالية ذهنية و معرفية، بناء عليه، فإن تحديد الفعل أو الاسم كونهما مشكلان من مجموعة الوحدات التي تنسجم وفق علاقات محددة، لا يمكن أن يقود نحو رصد التمايز بين الأفعال/ الأسماء والمركبات الفعلية/الاسمية، وإنما يمكننا ذلك من تبيان الخصائص التي تسمح بتحديد المدلولات العلائقية بينها، لذلك نقترح أن المضمون الدلالي لـ " كلب" مثلا لا يتجاوز حدود تخصيصه بسمات الجنس أو النوع، وأن هذا التخصيص هو الذي يتيح لنا إمكانية التعرف عليه بالنظر إلى مجموع الوحدات الممثلة لمقولة من المقولات، إلا أن هذه المدلولات هي التي تدفعنا نحو وضع تدقيق صارم يجعل من الأسماء وحدات دلالية تضطلع بوظائف تحدد طبيعة الاسم المقولية¹³، فكل تركيب يجب أن ننظر من خلاله إلى مستويات تنظيم المركبات الفعلية/الاسمية من حيث طبيعة العمليات الدلالية التي يقع عليها الانتقاء المحوري، و بالتالي تكون وظيفة المركب الاسمي هي الإشارة إلى شيء يمكنه أن يثير كل اهتماماتنا، لأن الغرض الرئيسي من ذلك هو بيان مساهمته في علاقة أو حدث معين، و هي العملية لبست بسيطة؛ لأن الملكة اللغوية تتكون من عدد كبير من الوحدات التصورية التي تكون عبارة عن مجموعة من العمليات المعرفية الإضافية، هي العمليات التي تترجم في شكل هندسات عامة لها ارتباط بالفكر البشري كإشراف رأس المركب الاسمي على خصائص

¹³ - قدم الأستاذ الفاسي الفهري تصنيفا لطبقات الأسماء و الأفعال موازيا لإياها بناء على مجموعة من المعايير التركيبية و الدلالية، محددا الأفعال في طبقات هي الاهتمامات و الانجازات و الأنشطة و الحالات، و محددا الأسماء في الكتلة و الجماع و الفرادة و الجنس.

الجنس أو النوع أو الفريدة أو الكتلة¹⁴. وإشراف رأس المركب الفعلي على السمات المقولية المحيلة على الإتمام والانجاز والنشاط والحالة. باعتبارها نواة مركزية لا تسمح بتسريب أي عنصر خارجي يمكن أن يسقط التركيب كالمحدودية والمعدودية، فتسوير الرأس لمقولاته يدفعه إلى احتوائها مما يدفعنا إلى إنتاج تراكييب من قبيل:

1- أ- أربعة رؤوس نووية

* ب- رؤوس أربعة نووية

إن لحن البنية الثانية يؤكد لنا أمراً مهماً في إطار الدلالة المعرفية وهو أن تدخل العمليات الدلالية هي التي تدفع نحو ترسيم قاعدة للدلول والتسوير (Quantifier)، مما يؤكد أن البنيات الدلالية هي بنيات قاعدية عامة قد نجدها في أغلب لغات العالم التي نعرفها.

إذا كان من الضروري أن نبحث في هذا الفحص عن الوظائف الدلالية التي تختص بها طبقات الأسماء، فإن الدلالة المعرفية توفر إمكانيات هائلة تجعل من المركب الاسمي مثلاً مركباً يشغل جزءاً محدداً لا تتم مقوماته إلا عبر تطبيق عمليات التسوير والترسيم، الشيء الذي يجعل من الكمية والنوع والجنس مثلاً وحدات لغوية متميزة لا تتدخل في التركيب إلا و هي محملة بكل خصائصها الدلالية التي تتمظهر في شكل وظائف تدفع بكلمة "الرابط" مثلاً

¹⁴ - اقترح أستاذنا عبد القادر القاسي الفهري تصنيفاً لطبقة الأسماء قسمه على أربع طبقات أساسية تتوزع وفق مجموعة من السمات هي:

- الفرد : كلب [+فردى][+فردى]

- النوع : السمك [⊖ فري][⊖ فري]

- الجماع : الفريق [+فري][+فري]

- الكتلة : زيت [⊖ فري][⊖ فري]

وقد بنى الأستاذ هذا التصنيف على سمتي [+فري][+فري]، و هما سمتان تركزان على التجزيء، فسمّة الفري هو ما يملك أو لا يملك خاصية التجزيء إلى وحدات أساسية تشكل الكل، في حين أن الفري فيبنى على إمكانية العد أو عدم إمكانية العد وفق طبيعة الاسم. و هي تصنيفات تسعى إلى تنظيم معرفنا قبل أفكارنا.

في مقابل هذا التصنيف لطبقات الأسماء نجده يضع تصنيفاً موازياً لطبقات الأفعال على النحو التالي:

- الإتمام - الإنجاز - الحالة - النشاطات

و هي الطبقات التي تنسجم مع تصور يجعل من الطبقتين متوازيتين، رغم أننا قد نصادف الكثير من الكلمات قد لا تنسجم مع التصنيفين، إلا أن القاعدة العامة تقول بضرورة البحث عن المضطرب، أما ما لا يتوافق مع القواعد العامة فيجب أن يخضع لمقاس قاعدي جديد يفعل وفق آليات تحليلية عميقة ومحسوسة.

محيلة على جنس معين (مدينة) و عدد و وظيفة تواصلية تجعل من الكلمة معرفة مشتركة بين المتكلم والمخاطب.

إن الدلالة المعرفية عندما تتحدث عن الوظائف الدلالية فإنها لا تولي أهمية كبرى إلى ضروب التمييز بين العدد والجنس والنوع والفرد، على الرغم من أن هذه المقارنات تعيدنا إلى المقارنات القديمة التي انبثت عليها المبادئ الأولى للدلالة التصورية عندما كانت تمايز في المعنى بين الصدق والمرجع، بمعنى آخر أن الدلالة المعرفية تركز على الطريقة التي نعتمد عليها في بناء إدراك الأحداث والحالات وتصورها، والعمل على صياغتها تركيبيا. لنحاول أن نقرأ الأمثلة التالية :

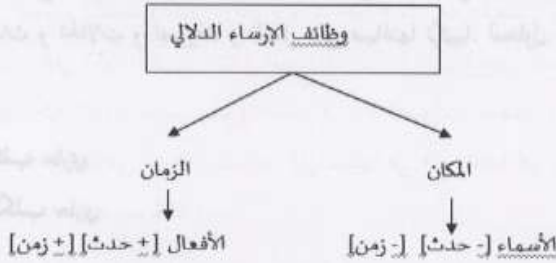
2- أ - يزعجني نباح كلب جاري

ب- يزعجني نباح الكلب جاري

لا تتحدد قيمة 'الكلب' أو 'كلب' في كون الفرد أو المركب الاسمي ينتمي على مرجع يكافئ عادة ذاتا معينة لما تحقق في العالم المادي الخارجي، و ليس معادلا موضوعيا لمجموع الأفراد الموجودين في العالم الخارجي، بل إن الوظائف الدلالية للمركب الاسمي تتحدد بناء على طبيعة التصور الذي يحدد بناء على إرساء خصائص الجنس التي يتضمنها الاسم، وبهذه الكيفية يمكننا أن ننجز مركبا اسميا نشير من خلاله إلى تصور الفرد من أفراد الجنس حتى في أقصى الحالات التي لا شيء يخصصه فيها، بل حتى في الحالات التي لا يكون فيها أي مرجع في العالم الخارجي، لا ريب في أن التمييز بين الفرد والجنس يتأسس هنا على الطريقة التي نرتكز عليها في إدراك الأحداث والحالات وتصورها وصياغتها تركيبيا ؛ بمعنى أن سمة الفرد هنا تنزل منزلة كونها وحدات تصورية لا غير¹⁵، و عليه يمكن أن إنجاز فعل المقولة يرتبط بمفهوم الإرساء (l'instanciation) الذي يحدد وفق مجال فضائي متصور،

15 - يتنافى هذا التحليل المقترح في رصد العلاقة بين الجنس والفرد مع الأدبيات التصورية التي كانت ترتبط بين المعنى والصدق أو بين المعنى والمرجع، على اعتبار أن الدلالة المعرفية لا يولي أهمية كبرى للواقع المادي مما ينعكس على قيمتي الصدق والكذب اللتان لا مكان لهما في إطار بناء المعنى لارتباطها بالواقع، في حين أن الدلالة المعرفية تتعلق بالإدراك وآليات بناء المعنى كتصورات ذهنية وعمليات حاسوبية ترتبط بمكانزمات اللغة عند الإنسان.

نتصور فيه أن كل وحدة تنتمي إلى مقولة ما يجب أن توجد فيه، فالمكان هو مجال إرساء الأشياء المادية، و الزمان هو مجال إرساء الأحداث و العلاقات المعرفية¹⁶. و هو تحديد يقودنا إلى مقولة الأسماء باعتبارها وحدات ترسي في المكان لأنها قابلة للتوقع في فضاءه، في حين أن الأفعال ترسي في الزمان لأن كل وحدة تحيل ضمنه يجعلها مقولة متميزة قادرة على رسم حدث محدد في الزمان، فيكون التصنيف المعرفي المبني على الوظائف الدلالية لهما مبين على الشكل التالي :



من المؤكد ، إذن، أن مفهوم الإرساء من المفاهيم المركزية في الدلالة المعرفية التي تسعى إلى وضع تمايز بين الجنس و الفرد بالنظر إلى التطور الذي يمكن أن يخضع له، الشيء الذي يدفع نحو تصور الحدث باعتباره جنسا أو فردا منتعيا إلى الجنس، و كذلك الأشياء المادية لا يمكن لها أن تتجاهل السمات المتعلقة بالشكل التي لا يمكن أن نحدد لها تصورا إلا في فضاء مكاني، فالشكل المميز للكلب مثلا يعد أساسيا في تصور جنس المقولة [كائن حي؛ له وبر ؛ له شكل معين، لاهت، يتموقع مكانيا ضمن مجاله عبر سمتي البسعة و الامتداد....] مما يسمح لنا من ضبطه و احتوائه بالنظر إلى السمات التي تميزه...

إن الدلالة المعرفية عندما تنظر إلى الاسم أو المركب الاسمي فإنها تعمل على تجاوز الأدبيات الدلالية التي كانت تفصل في المعنى بين المرجع و الصدق و الاستعمال، إذ تحدد

¹⁶ - مدخل إلى النحو العرفاني، ص، 102.

ذلك وفق آليات مبنية على طبيعة السمات المحددة للمقولة، بناء على ذلك فهي تعيد النظر في طبيعة التصنيفات التي وضعت للمقولة كما وردت عند جاكيندوف (Jackindoff) أو الفاسي الفهري، منطلقة في ذلك أن الاسم هو جنس أو فرد أو كتلة له إرساء مكاني مبني على الامتداد و السعة، و على هذا الأساس تبنى طبيعة التصور الذي يبنيه حوله، إلا أن الشيء المثير هنا ربط الأسماء بالجمال الذي يرد فيه مكانيا، فتصوراتنا للأجناس و تصوراتنا للأفراد تشترك في تعيين وحدة محددة في مجال الإرساء. و هذا في نظرنا كاف لكي نخرج الدلالة من التحاليل التصورية السابقة (كاتز ، فدور) و يدخلها ضمن مجال التصور لكن باعتباره مجالا معرفيا يركز على الغنى المعلوماتي الدقيق المصاغ في إطار المستوى الذهني للبشر، و هذا دليل يرجح أن تكون الدلالة عنصر مهم و حاسم في بناء التصورات المسقطة على المدلولات الموجودة في العالم الخارجي، أي أن التصورات التي نتمثلها هي التي تدفعنا نحو بناء بنيات لغوية تكون دلالية المحتوى و بنيوية التركيب .

على هذا الأساس نسجل أن المركبات الاسمية هي مركبات مستقلة تصوريا و دلاليا، بالنظر أن الشيء الذي نخيل عليه يمكن تصوره دون أن يكون طرفا من أطراف أي علاقة من العلاقات (الرجل، هند، زيد، المدرسة...) بمعنى أن الإحالة عليه لا تقتضي أبدا الاستعانة بموضوعات أخرى تساعد على بناء الدلالة، بل إن الإحالة على المدرسة أو الرجل تدفع نحو تصورنا إياها ضمن فضاء زمني و مكاني مستقل لذلك فإن حاجتنا إلى إدراك هذا لا بد أن يمرّ عبر ربط الصلة بين التصور و الذهن حتى يكون تمثلنا لدلالة الفعل/الاسم و المركب الفعلي / الاسمي دلالة معرفية قوية لأن تصورنا لوجود حدث في حيز زمني محدد كاف لتمييزه عن باقي الأحداث الأخرى؛ حتى و إن وجد حدثان في نقطتين مختلفتين ، فذلك لا يفسر من زاوية أنهما فردان متميزان ينتميان لنفس الجنس، لكن ، في مقابل ذلك، لا يمكن اعتبارهما فردا واحدا. و بالتالي نصل أن بنية المركب أكثر تعقيدا من بنية الجملة.

عندما نتحدث عن الاسم/ الفعل و المركب الاسمي/الفعلي، فإننا نفصل ذلك عن مكون الجملة التي تعتبر في نظرنا أكثر تعقيدا بالنظر إلى أن الفعل فيها يكون تابعا من الناحية التصورية لطبيعة العلاقات الدلالية التي تجمعها مع باقي مكونات الجملة، وهو الأمر نفسه

الذي ينطبق على الاسم في علاقته بالجملة الاسمية، إذ لا يمكن لأي واحد منا أن يتصور علاقة ما دون استحضار الوحدات المساهمة فيها، بمعنى أن اللسانيين قد تعودوا أن يوزعوا الجملة على مجموعة من المكونات الأساسية التي يكون فيها الفعل محورا عاملا حاملا لمجموعة من السمات الأساسية كالوجه و التناطبق و الزمن...و تحتل فيها الموضوعات مواقع محددة حسب طبيعة الدور الدلالي المسند لها (فاعل/ منفذ أو مفعول/ فصلة، بمعنى أن طبيعة الفعل تجعله فعلا معجميا يحمل سماته تحققة في التركيب كمحور يوزع وظائف دلالية على موضوعاته، أما سماته التي تجعله منخرطا في التركيب فهي سمات دلالية تحيل على مضمون معين أقل تجريدا من مضمون باقي مكوناته، و هو الأمر الذي عبر عنه النحو التوليدي بالتحكم المكوني (C- command) المبني على الإشراف، أي أن الفعل يتحكم مكونا في موضوعاته و يشرف عليها لا فقط تركيبيا بل حتى دلاليا.

فما يزيد من تأكيد الفرضيات التي انطلقنا منها في تحليل الفعل و المركب الفعلي أنه يبدو لنا أن هذه المقاربة لا تستند إلى مقاييس تم الفعل بما هو فعل رئيسي في التركيب، إذ نقترح، تبعا للنفاكير مقاربة أخرى تقوم على أساس أن الفعل الرئيسي هو ذاك الذي تحلى فيه سمات ربط العلاقة الزمانية بحدث الخطاب، أي بزمانه و بالأطراف المشاركة فيه، و تنحو هذه الرؤية إلى اعتبار أن الفعل هو العنصر الذي تتوفر فيه كل مقومات الربط بين زمن الحدث و الخطاب من منطلق أن الاعتبارات النحوية و التركيبية التي تنظر إلى سمات الزمن و الوجه و الجهة كسمات مكونة للمركب الفعلي، بمعنى أنه لو أعدنا الحديث عن مكونات المركب الفعلي سنجد أنه مكون من فعل مساعد و فعل رئيسي على أساس أنه رأس المركب الفعلي في الجملة.¹⁷

¹⁷ - إذا كانت اللسانيات التقليدية تنظر إلى تحليل الجملة وفق ما قدم سلفا، فإننا نقترح أن يكون ذلك له أساس دلالي أكثر منه تركيب، و دليلنا في ذلك يعود بالأساس إلى أن الزمن و الوجه و الجهة عناصر تربط بين الحدث كنقطة مرجعية و حدث الخطاب كنقطة إحصائية، أما الزمن فإنه يوطر الحدث باعتبار زمن التلطف، بينما تقوم الجهة على مسألة موقف المشاركين من عملية الخطاب. المهم أن كل السمات المتخللة في بناء دلالة الفعل و موضوعاته لها وظائف دلالية خاصة تدفع نحو سلامة التركيب، بينما العناصر التي تشكل المركب أو الجملة فيها محددا ترتبط بطبيعة العلاقة الجامعة بين بنوية الجملة و نسقية التركيب، إلا أن الجمع بينهما لا يستند على عرف مانع و اعتباطي، بل إنه يستند على منطقتين دلالية تتمظهر في شكل وظائف مسندة بناء على قواعد التأليف كما وردت في إطار اللسانيات التوليدية.

4- المعرفة الدلالية و المعرفة النحوية: سمات التوازي و التوافق.

من المؤكد أن اللسانيات التقليدية غالبا ما كانت تربط الفعل بسماته، و هي السمات التي عبر عنها بالمقولات الوظيفية أو الإسقاطات الوظيفية التي كانت تضم الزمن و الوجه و الجهة و التطابق... و هي إسقاطات تنظم عملية النقل و تصوغه، إذ تنتظم وفق علاقات صارمة تضمن سلامة الجملة و تحفظ لها تركيبها السليم، لذلك نُظر إلى الفعل و منه إلى المركب الفعلي باعتبارهما مجموعة من العمليات الحاسوبية التي تساهم بشكل كبير في بناء و 'كبس' العديد من السمات و الإسقاطات لكي يتم إخراج الفعل أو الجملة من مجال الذهن إلى مجال التركيب، و هو ما عبرت عنه اللسانيات بالفعل التركيبي.

لا تضمن لنا هذه المقاربة الحديث بشكل كبير عن دور الدلالة في بناء الفعل و المركب الفعلي، كما أنها لا تضمن لنا الحديث عن الاسم و المركب الاسمي من منظور إحالتهما على الكمية أو العدد أو الجنس... و هي الجوانب الخفية التي لا تظهر مع الاسم كما لا يظهر مع الفعل الزمن و الجهة و الوجه، مما اقتضت معه الضرورة إلى محاولة استقراء المعطيات السابقة و التأكيد أن ما عبرت عنه اللسانيات العامة بالفعل التركيبي ما هو في الأصل إلا فعل معجمي لأن كل السمات الواردة في بنائه تركيبيا هي في الأصل قواعد لبناء الدلالة العامة، فلو أخذنا مثالا عن ذلك من قبيل رقص أو ضرب باعتبارها أفعالا أو استحضار أو تضارب باعتبارها جملا، فكل هذه الوحدات المتدخل في بناء المضمون كلها وحدات تمثل البنية الدلالية من منطلق اعتقادنا أنها عمليات تمثل تسويرا للعناصر المكونة للفعل أو للمركب الفعلي، و هو التسوير الذي يقيد دلالة الفعل تزامنا مع محاولة إدراجه في تركيب معين، بمعنى أننا قبل أن نعمل على وضع الفعل في تركيب معين يجب أن نسوره بسماته الأساس كالزمن و الجهة و التطابق و الوجه من جهة، و سمات المحدودية و المعدود من جهة أخرى، لا باعتبارها سمات للتركيب و لكن باعتبارها سمات دلالية تضبط إيقاع الفعل و مستويات توظيفه في التركيب، و هي العمليات الكبرى التي نعتقد أنها عمليات ذهنية ينجزها كل متكلم للغة ما بهدف تحقيق سلامة التركيب، فتصوراتنا منتظمة وفق آليات ذهنية نشغلها بصورة دقيقة و عالية الحوسبة، حتى دون أن نشعر بذلك، لكي نبنى

أنساقا دلالية تساهم في سلامة التركيب و في سلامة و وظيفة الفعل العامة، فكيف، إذن، نمايز بين سمات الفعل تركيبيا و معجميا؟

إن حدود اشتغال الفعل داخل المعجم هي نفسها الحدود التي يضعها النسق على كل المداخل المعجمية التي تشكله، انحسار الفعل في دلالة معينة و معنى محدد يعني أن برمجته لا يمكن أن تخرج عن هذا الإطار، فيكفي أن تضرب موعدا مع الفعل 'ضرب' لتتأكد من حجم الدلالة التي يحملها الفعل و حجم المعاني التي يقتضيها، اعتبارا أن كل العمليات المتدخلة في بناء الفعل معجميا هي في الأصل عمليات هندسية فائقة الحوسبة و الدقة، فما الذي يدفعنا إلى تصدير المركب بالفعل ضرب في:

3- أ- ضرب زيد عمرا

ب- *رقص / *كان / *جرى زيد عمرا

إن ما يدفعنا إلى الحديث عن الفعل ضرب مثلا هو أننا نرمي إلى بناء نسج من السمات في إطار علاقة الفعل بالمركب الفعلي الذي يرد فيه؛ بمعنى أن سمة الحدث كسمة معجمية هي التي جمعت بين عمر و زيد بالنظر إلى معيار التوافق أو التوازي الذي يجمع بين سمات الفعل ضرب و موضوعاته الدلالية التي يجوز الجمع فيها بين منفذ للفعل و ضحية له، و هو الأمر الذي يسقط البني الواردة في (4ب) لعدم توافق السمات بين الفعل و موضوعاته، و بالتالي فإننا نخطط لرسم هندسة دلالية لذلك من منطلق السمات المعجمية التي يفرضها الفعل على مكوناته:

ضرب : [+زمن]، [+ حدث]، [+ جهة]، [+ وجه]، [+ تطابق]، [+ معنى]، [+ محور]

- [+زمن]: الفعل ضرب يحمل زمن الماضي

- [+حدث]: يقتضي الفعل حدثا بضرورة إحداث الأثر على الضحية

- [+جهة]: جهة الفعل هي مجموع سمات الحدث¹⁸ المخيلة على التمام أو الالتمام / الامتداد أو الالامتداد / الثبوت أو الحدوث...
- [+وجه]: وجه الفعل هي مجموع العناصر الصُرفية التي تلتصق بالفعل¹⁹.
- [+تطابق]: يجب أن يفرض الفعل تطابقا مع موضوعاته رفعا للفاعل و نصبا للمفعول
- [+معنى]: يحمل الفعل ضرب معنى معجميا خاصا هو الأثر.
- [+محور]: يوزع الفعل ضرب مجموعة من الأدوار الدلالية على الفاعل ليكون منفذا و المفعول ليكون ضحية أو فضلة²⁰.

إن فرز كل هذه السمات باعتبارها قوائم معجمية تخصص الفعل ضرب و تمايزه هو الذي يدفعنا نحو الرد على كل التصورات التي كانت تنظر إلى المعجم باعتباره قائمة من المعطيات لا حوسبة فيها و لا نسقية، إننا ، بهذه اللائحة من السمات، أمام شبكة من السمات المبرجة بشكل دقيق و محوسب وفق عمليات رياضية محددة ، و نحن إذ نفترض أن كل واحد منا عندما يستعمل الفعل ضرب، فإنه يستحضر كل هذه البرجة بشكل ثابت سواء عن وعي أو عن غير وعي . فكيف يتحول بناء الفعل من المعجم إلى التركيب؟

نصادف في لغتنا العربية الكثير من التراكيب التي تتلاءم مع وضع الفعل ضرب في الاستعمال كما هو واضح من خلال الساقات التالية:

4- أ- ضرب زيد في الأرض

ب- ضرب لي الرئيس موعدا

ج- ضرب القلب نبضا

د- ضرب الضرس ألما

¹⁸ - عبد القادر الفاسي الفهري(1988)، البناء الموازي،ص: 168

¹⁹ - عبد القادر الفاسي الفهري(1988)، البناء الموازي،ص: 81

²⁰ - تظل هذه السمات قليلة للزيادة بحسب طبيعة الفعل و خصوصية سماته الداخلية، لكن حضورها في الفعل يفعل بضوابط محوسبة بشكل دقيق على درجة كبيرة من الفعالية و الدقة، المهم في العملية كلها أن بناء السمات يتشكل معرفيا من منطلق الخلفية المعرفية التي يبنها كل متكلم نموذجي للغة، و يستحضرها بشكل يجمع فيه بين المعرفة الدلالية و المعرفة النحوية في التركيب و الاستعمال.

بمجرد أن نتلقى مثل هذه التركيب سندرك أن الفعل ضرب الموظف هنا له معنى آخر غير المعنى الذي نضافه في المعجم، وهذا يؤكد، منطقياً، أننا أمام برمجة جديدة للسّمات تتلاءم مع طبيعة الفعل من جهة و طبيعة المركب الفعلي من جهة أخرى، أو لنقل إن الحمولة الدلالية التي يقتضيها الفعل في التركيب لا تتوازي مع السّمات الدلالية التي برحمت له في المعجم، مما يفرض على الفعل أن يؤمن حضوره في التركيب من منطلق دلالي صرف يتجاوز من خلاله الثوابت المعجمية التي تقيد الفعل بسّمات محددة. ليتأكد لنا مرة أخرى أن التركيب ما هو إلا وجهة من وجاهته الدلالة (Semantics Interfaces) فقط وليس مركزاً أساسياً من مركزيات اللغة/الخطاب.

إن التحليل الدلالي للأمثلة أعلاه سيقودنا نحو وضع فهم جديد للفعل ضرب يدفع كل متكلم إلى برمجة هندسة لمضمونه أو محتواه القضوي وفق آليات دلالية تجعل من معنى ضرب في (5أ) يحمل دلالة المشي، لذلك فإن السّمات التي يحتاجها ستسور من هذا المنطلق لتتسجم مع المدلول القضوي (المشي)، أما ضرب الثانية (5ب) فهي تحمل دلالة أخرى مغايرة هي دلالة التلاقي في زمن و مكان محددين، و منه يجب أن يسور وفق ذلك أيضاً لكي تستجيب سمات التلاقي مع دلالة الفعل ضرب في التركيب، أما ضرب في (5ج) فهي تأخذ من سمات النبض ما يجعل القلب يضرب تحركاً في دلالة على الحياة مما دفع بالفعل إلى انتقاء سمات مغايرة و متميزة عن الدلالتين السابقتين ، و هو أمر يتسجم مع حجم التوازي الذي يجمع بين فعل الضرب و النبض باعتبار سمة [+حركة]، في حين أن (5د) فهي تحمل دلالة أخرى للفعل ضرب في إشارة واضحة إلى حجم الألم الذي يضره الضرس ، بمعنى أن الحمولة القضائية لضرب تختلف جذرياً عن أنواع الدلالة السابقة من زاوية أن سمة [+ ألم] هي التي دفعت نحو بناء دلالة جديدة تجمع بين فعل الضرب و الألم من منطلق الضحية التي يقع عليها الأثر (الضرس)²¹.

²¹ من المؤكد أن الفعل ضرب يحمل الكثير من المعاني التي يفرضها سياق التركيب الذي ترد فيه، و العرب إذ تنتظر إلى ذلك فإنها أدخلت الظاهرة ضمن ما عرف بالمشترك اللفظي. لكنهم اقتصروا في تحليل ذلك على سياق المعنى و لم ينتبهوا إلى مسألة السّمات التي يكسبها المشترك، و نحن لا نضرب في ما أنجزه النحاة القدماء لكن نضيف إليهم ما أغفلوه في تحليلاتهم للظواهر اللغوية.

إذن، بين المشي و اللقاء و النبض و الألم هندسات اقتضاها التركيب دلاليا و تصوريا، إلا أن الملاحظات المهمة التي يمكن أن نسجلها هنا هي أنه سواء المتكلم أو المخاطب يلتقيان معا في بناء مشترك دلالي وفق الهندسة المعرفية المشتركة التي يمتلكها الطرفان، و هي الهندسة المسؤولة على تقريب المعنى بينهما، إلا أن أي مشكل يعترض ذلك فإنه سيترتب عنه إنتاج عبارة: ماذا تقصد؟

ماذا تقصد؟ في نظرنا هي ترجمة فورية لخلل في بناء الهندسة الدلالية المتوافق عليها، و خلل في محاولة إيصال المعنى المقصود إلى المخاطب، و خلل معرفي يترجم أيضا العوائق التواصلية التي تنكشف عند العجز في بناء المعنى، إنها أيضا ترجمة للعوائق المعرفية التي نصادفها عندما نريد الجمع بين اللغة و الدلالة و الخطاب، مما يؤكد أن اللسانيات المعرفية تملك، من خلال مفهوم الهندسة الذهنية، جوانب مهمة في فهم اللغة و محاولة جديدة لوضع حوسبة لمعيارية المعنى، أي مراعاة كل الجوانب المتدخلة في بناء المعنى التي من المفروض ألا تمايز بين المتكلم و المخاطب، فالقدرات التي يوظفها الأول في نسج المعنى هي نفسها التي يوظفها الثاني في إدراكه و فك شفرته، و أي خلل في بناء ذلك يؤدي فورا إلى إسقاط المعنى المعياري المراد إيصاله، لذلك نعتبر أن أي عملية تواصلية هي في الأصل عملية ذهنية و معرفية معقدة تستلزم وعيا و حسا و حدسا يفوق ما نتصوره عادة حول الاستعمال البسيط للغة، لذلك نزيد من تأكيدنا أن اللغة تعبير عن عجز أكثر منها تعبير عن قوة.

خلاصة حاولنا في هذا العمل أن نجيب عن مجموعة من التساؤلات التي شغلت البحث في الدلالة المعرفية، محاولين وضع العديد من الفرضيات التي دعمناها بالكثير من الحجج و الأدلة لنؤكد بموجب ذلك أن التنظيم المعرفي للغة عند الإنسان مشكل وفق آليات محسوبة و دقيقة و على درجة عالية من الدقة، محاولين في الوقت نفسه رصد مختلف التحليلات التي تساهم في تنظيم المعنى دلاليا و تصوريا وفق مجالات أنطولوجية عامة، مستفيدين من النظريات المعرفية التي مهدت لظهور الدلالة المعرفية في الحقل اللساني الحديث، خصوصا نظرية النمط النموذجي كما وردت في الأدبيات التصورية الأولى عند فيتجنشتاين و روش... مدعمينها بأخر ما توصل إليه البحث المعرفي من

نتائج و خلاصات لتؤكد في النهاية أن هندسة الملكة المغوية هي في الأصل هندسة تطبع الفكر البشري بشكل عام.

المراجع

- أبو بكر العزاوي (2003) ، سلسلة محاضرات التي أقيمت برحاب جامعة السلطان المولى سليمان، كلية الآداب و العلوم الإنسانية- بني ملال- المغرب
- صابر حباشة (2008) ، في المعنى : مباحث دلالية معرفية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب
- عبد المجيد جحفة (2000)، مدخل إلى الدلالة التوليدية، دار توفيق للنشر - الدار البيضاء، المغرب
- عبد القادر الفاسي الفهري (1988) البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة و بناء الجملة، دار توفيق للنشر، الدار البيضاء، المغرب
- عبد الكبير الحسني (2015) ، البنيات الدلالية للزمن في اللغة العربية: من اللغة إلى الذهن، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن
- عبد الجبار بن غربية (2010)، مدخل إلى النحو العرفاني، سلسلة لغويات، مسيكيا للنشر، كلية الآداب، طنجة
- محمد غاليم (2010)، المعنى و التوافق: مبادئ لتأسيس البحث الدلالي العربي، دار الكتب الحديث، عمان ، الأردن
- محمد الرحالي (2003)، تركيب اللغة العربية: مقارنة نظرية جديدة، دار توفيق للنشر ، الدار البيضاء، المغرب
- محمد صالح البوعمراني (2009)، علم الدلالة العرفاني، مكتبة علاء الدين، الصفاقس ، تونس
- محمد صالح بن عمر (2003)، المعنى في الاكتساب اللغوي، ضمن كتاب المعنى و تشكله، ج 1، جامعة طنجة، تونس.

المراجع الأجنبية

- Chomsky, Noam, (72). **Questions de semantique**, Seuil , Paris
- Croft, W & Cruse, D (2004). **Cognitive linguistics**. Cambridge: Cambridge University Press.
- Evans, V., & Green, M. (2006). **Cognitive Linguistics: An Introduction**. Edinburgh: Edinburgh University Press
- Fauconnier, G. (1987). **Mental Representations** , MIT Press , Cambridge Mass.
- Fillmore, Charles. (1985). **Frames and the semantics of understanding**. ms, university of California, berkeley
- Katz & Fodor (63). **The structure of a semantic theory**, language; 39
- Langacker, R (1991) . **Foundations of cognitive grammar**, vol. 2: descriptive application. Stanford, Calif.: Stanford University Press.
- Lakoff, G., & Johnson, M. (1980). **Metaphors We Live By**. Chicago: University of Chicago Press.
- Rosch, Eleanor (1975). **Cognitive representations for semantic categories**. Journal of Experimental Psychology: General 104.